

وثائق معلومات المشروع المشتركة / ورقة بيانات الضمانات الشاملة

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد / التحديث: 30-أوت-2018 | رقم التقرير: PIDISDSA24137

الهدف (الأهداف) التنموية المقترحة

تتمثل الأهداف التنموية المقترحة في: (1) تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء العشوائية في مناطق حضرية مختارة و(2) تعزيز قدرة المؤسسات العمومية المسؤولة عن تنفيذ برنامج "صفر عشوائيات"

المعلومات الأساسية

أ. بيانات المشروع الأساسية

رقم المشروع الأصلي (إن وجد)	اسم المشروع المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي	رقم المشروع P162901	الدولة جيبوتي
-----------------------------	-----------------------------------------------------------------------	------------------------	------------------

المنطقة	تاريخ التقييم التقديري	التاريخ التقديري للمجلس	مجال الممارسة (المبادرة)
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	04- سبتمبر 2018	07 نوفمبر 2018	الممارسات العالمية للتنمية الاجتماعية والحضرية والريفية والمرونة

أداة التمويل	المقترض (المقترضون)	الوكالة المنفذة
تمويل مشروع الاستثمار	وزارة الاقتصاد والمالية	ARULOS

المكونات

تقديم الدعم لوضع الإطار الاستراتيجي و خطة الاستثمار لبرنامج "صفر عشوائيات"
الاستثمارات التشاركية التحسينية في مناطق حضرية مختارة
إدارة المشروع

المشروع (بالدولار الأمريكي، مليون)

ملخص	التكلفة الإجمالية للمشروع	25.00
مجموع التمويل	منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	25.00
فرق التمويل		20.00
		0.00

التفاصيل

تمويل مجموعة البنك الدولي

20.00	المؤسسة الدولية للتنمية
15.00	قرض المؤسسة الدولية للتنمية
5.00	منحة المؤسسة الدولية للتنمية

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

تمويل من جهة أخرى غير مجموعة البنك الدولي

5.00

5.00

التمويل النظير

المقترض

فئة التقييم البيئي

تقييم كامل

هل تم نقل مهام الرقابة والترخيص الخاصة بالضمانات إلى مدير الممارسة؟ (لن يتم الكشف عنها)

لا

القرار

لم تأذن المراجعة للفريق بالتقييم والتفاوض

قرار آخر (إذا دعت الحاجة إلى ذلك)

أ. المقدمة والسياق

سياق البلد

1 - جيبوتي هي بلد صغير متوسط الدخل يقع في منطقة منخفضة في منطقة القرن الأفريقي ويقدر عدد سكانه بحوالي مليون نسمة. تقع جيبوتي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهي ملاصقة لمضيق مانديب والممر المائي السويس - عدن، والذي تمر عبره 20 في المائة من التجارة العالمية. وتوجد فيها عدة قواعد عسكرية¹ كما أصبحت الطريق الرئيسي للوصول إلى البحر لجارتها الكبيرة إثيوبيا التي لا تقع على الساحل (يبلغ عدد سكانها 102 مليون نسمة في عام 2016)، والتي تمثل وارداتها وصادراتها أكثر من 80 في المائة من أنشطة ميناء جيبوتي. تستفيد جيبوتي من موارد الإيجارات الكبيرة من القواعد العسكرية الموجودة على أراضيها، والتي تمثل الآن أكثر من 20 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية. وقد شهد اقتصاد جيبوتي توسعا بوتيرة ملحوظة، حيث يُقدر أنه سجّل زيادة سنوية بنسبة 6.5 في المائة في عام 2016، مدفوعاً بالاستثمارات العمومية الممولة بالديون لتحديث الموانئ والنقل، خاصة مَدّ خطوط السكك الحديدية إلى إثيوبيا، وبناء عدة موانئ جديدة، ومدّ خط أنابيب مياه من إثيوبيا. ويُقدر صندوق النقد الدولي أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 7 و 10 في المائة سنوياً على المدى المتوسط. ولكن الدين الخارجي تراكم أيضاً بسرعة كبيرة، حيث يُقدر حالياً بأكثر من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بأقل من 50 في المائة في عام 2014.

2. على الرغم من الاستثمارات الكبيرة والنمو الاقتصادي الملحوظ، إلا أن جيبوتي تحتل مرتبة متدنية للغاية في مجال التنمية البشرية، حيث احتلت المرتبة 172 من أصل 188 دولة على مؤشر التنمية البشرية في عام 2016. وقد أعاق ضعف الإدارة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية غير الكافية تحسين النتائج الاجتماعية. في عام 2013، كان ما يقدر بـ 40.7 في المائة من سكان جيبوتي يعيشون في فقر، وارتفع معامل جيني في البلاد إلى 44 في المائة بعد ما كان 40 في المائة عام 2002. ويعيش 23 في المائة من سكان جيبوتي في فقر مدقع، حيث أظهرت المناطق الريفية معدلات فقر مدقع أعلى (44 في المائة). لا تزال البطالة واسعة الانتشار إذ بلغ معدلها 39 في المائة في عام 2015 وفقاً للتقديرات الرسمية. كما بلغت نسبة البطالة بين الشباب 20 في المائة، ومعظمهم من النساء والفتيات العاطلات عن العمل واللواتي لم تتلقين تعليماً أو تدريباً، كما أنهن معرضات لخطر الإقصاء الاجتماعي. 50 في المائة من السكان في سن العمل لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة. ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة هو 62 سنة، أي أقل من متوسط أقل البلدان نمواً البالغ 63.3 سنة؛ و 17.8 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد.

3 - يشكل موقع جيبوتي في منطقة مناخ صحراوي جاف مخاطر عالية على أمنه الغذائي واستدامته البيئية. يُصنف البلد 159 من أصل 181 فيما يتعلق بقابليته للتأثر بتغير المناخ وعدم استعداده لمعالجة نقاط الضعف هذه. ودرجات الحرارة المرتفعة على

¹ يوجد حوالي 15,000 لاجئ في المخيمات، ويعيش أكثر من 12,000 لاجئ في المدن الجيبوتية.

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

مدار السنة، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وانخفاض مستويات هطول الأمطار، إلى جانب الجفاف الممتد على عدة سنوات وندرة المياه الجوفية آثارٌ ضارةٌ على سبل العيش والإنتاج الزراعي. تكاد تكون الزراعة معدومة، ولا تمثل سوى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و2 في المائة من اليد العاملة. تعتمد البلاد بشكل كبير على الواردات الغذائية، وكذلك على الواردات من السلع المُصنَّعة ومنتجات الطاقة. وتشمل مخاطر الأخطار الطبيعية: الفيضانات الشديدة التي تتسبب في أضرار وخسائر (عرفت جيبوتي فيضانات كارثيان في 94 و2004، مع خسائر تقدر بمبلغ 11.3 مليون دولار في عام 2004)؛ الحرائق التي تغذيها موجات الجفاف والتي تتفاقم بسبب استخدام مواد البناء غير المستقرة؛ الزلازل المتكررة بمستويات تبلغ أربعة إلى خمسة على مقياس ريختر؛ النشاط البركاني على طول منطقة صخور عفار؛ ارتفاع مستوى سطح البحر - حيث يعيش معظم السكان في العاصمة الساحلية. وقد أدى الجفاف الذي طال أمده في جيبوتي والبلدان المجاورة له إلى زيادة التصحر وعَرَض ما لا يقل عن 20 في المائة من السكان في مدينة جيبوتي و75 في المائة من الأسر الريفية إلى انعدام الأمن الغذائي. وتتفاقم حدة التَّعرض للأخطار الطبيعية في جيبوتي بسبب محدودية إدارة الموارد المائية، والتخطيط غير الكافي لاستخدام الأراضي، وتقييد إنفاذ القوانين الخاصة بالبناء غير النظامي، ومحدودية القدرة على منع الكوارث الطبيعية والتصدي لها بشكل فعال. وتشير التقديرات اليوم إلى أن حوالي ربع مليون شخص مقيم في جيبوتي يحتاجون إلى مساعدة مباشرة، بما في ذلك مواطنو جيبوتي الذين يعيشون في فقر مدقع، ولكن أيضا الأشخاص النازحون داخليا من الأجنبي.

4 - يتزايد عدد اللاجئين والنازحين بوتيرة ثابتة بسبب الجفاف الذي طال أمده في المنطقة والنزاعات في البلدان المجاورة. تستضيف جيبوتي عدداً هاما من الأجانب (بالإضافة إلى المغتربين)، إلا أن عددهم غير معروف. وقد جاء جزء من هؤلاء السكان إلى جيبوتي للانضمام إلى أفراد أسرهم (بعضهم من جيبوتي)، والبعض الآخر من أجل الفرص الاقتصادية أو هرباً من وضع صعب. في عام 2017، تم تسجيل أكثر من 27,000 لاجئ، معظمهم من الصومال وإثيوبيا ومن اليمن، في جيبوتي، وهذا العدد أخذ في النمو (22,000 في عام 2015). بالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن حوالي 94,000 شخص سيأتون أيضاً إلى جيبوتي كمحطة عبور من القرن الإفريقي باتجاه دول الخليج. وقد جاء 30,000 يمني أيضاً إلى البلاد منذ بداية النزاع في اليمن عام 2015. وقد استقر جزء من هؤلاء الأجانب في 3 مخيمات للاجئين في البلاد، هي مخيمات هول هول وعلي أدا ومخيم مركزي، في حين استقر الجزء الأكبر في مدينة جيبوتي. في استطلاع عام 2017 الذي أُجري في 3 أحياء في مدينة جيبوتي، أعلن 10 إلى 12% من السكان أنهم مواطنون غير جيبوتيين، في حين أن 20% آخرين لم يتمكنوا من إثبات جنسيتهم.

السياق القطاعي والمؤسسي

5 - يُعدُّ معدل التحضر في جيبوتي، الذي بلغ 70 في المائة في عام 2009، واحداً من أعلى المعدلات في أفريقيا ويتركز في العاصمة. يستمر النمو الحضري بثبات بأكثر من 3 في المائة بسبب ارتفاع معدلات المواليد وضغط حركة الهجرة. وقد تحولت جيبوتي، التي كانت تقليدياً من بلدان البدو الرحل، إلى منطقة استقرار، حيث يستقر معظم سكانها في المدن. المناطق الريفية هي الآن

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

غير مأهولة بالسكان، حيث أن الزراعة محدودة للغاية بسبب المناخ الجاف. تُعتبر العاصمة جيبوتي المركز الاقتصادي الرئيسي في البلاد، الذي يقطنه أكثر من 60% من السكان. توجد بعض المدن الثانوية في مناطق أخرى، ولكنها أصغر بكثير (المدينة الثانية هي علي صبيح التي يبلغ عدد سكانها 40,000 نسمة). ويغذي هذا النمو الحضري استمراراً تدفق السكان من المناطق الريفية في جيبوتي والبلدان المجاورة، الذي تقاوم بسبب الجفاف الشديد المتكرر على مدى الثلاثين سنة² الماضية والنزاعات في البلدان المجاورة.

6 - وقد حدث التوسع الحضري في الغالب بطريقة خارجة عن السيطرة، مما أدى إلى وجود جزء كبير من السكان الحضر في بيئة سكنية محفوفة بالمخاطر. لقد تطورت الأحياء الجديدة بطريقة غير منتظمة، بما في ذلك على سفوح الأودية المعرضة للفيضانات - وهي قنوات جافة عموماً باستثناء موسم الأمطار. يعيش حالياً أكثر من ثلث سكان العاصمة في الأحياء العشوائية الثلاثة عشر³ التي هي، خلافاً للحي 7 (Quartier 7) الذي تم تحديثه مؤخراً من خلال تمويل البنك، أحياء غير منظمة لم يتم التخطيط لإنشائها وتستمر في النمو بسرعة بسبب الهجرة الداخلية والخارجية القوية وعدم وجود خيارات إسكان بأسعار معقولة. هذا الوضع موجود بشكل خاص في بلبالا، الذي يقع على الضفة اليسرى من وادي أمبولي. فمنذ عام 1997، تضاعف عدد سكان بلبالا من 126 000 إلى ما يُقدر بـ 280,000 نسمة، وهو ما يمثل أكثر من 40 بالمائة من سكان المدينة. معدل الفقر فيه هو الأعلى في المدينة حيث يتراوح بين 37 و42 في المائة (على التوالي في المناطق 4 و5)، مقارنة بنسبة 31 في المائة للمدينة ككل (2012).

7. نسبة الوصول إلى الخدمات الحضرية منخفضة في العديد من الأحياء، لا سيما في بلبالا. 15 في المائة فقط من الأسر في بلبالا تعيش في بيوت موصولة بشبكة المياه، وحتى في هذه الحالة، هناك انقطاع متكرر للمياه، بالإضافة إلى أن ضغط المياه ضعيف، وجودة المياه أيضاً منخفضة وذات ملوحة عالية. تبلغ نسبة الوصول إلى الكهرباء في المناطق الحضرية 50 في المائة فقط، وفي معظم الأحياء العشوائية، يقتصر ذلك على المنازل التي تقع في المحيط الخارجي فقط. غالباً ما يتم تصريف المياه المستعملة في خنادق مفتوحة، في حين يتم تصريف جميع النفايات الثانوية إلى شبكات غير رسمية. كما تتعرض بعض الأحياء للفيضانات المفاجئة، والتي تقاومت بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية، وسوء الصرف الصحي، فضلاً عن ارتفاع مستوى البحر. كانت هناك مؤخراً استثمارات كبيرة في هيكل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة، وتحلّ هذه الاستثمارات جزئياً مشاكل توفير المياه، وشبكات التوزيع في المناطق ذات الدخل المنخفض. من هذه الاستثمارات مثلاً مشروع توفير الكهرباء باستمرار (بتمويل من البنك الدولي) الذي يهدف إلى توصيل 3500 خط جديد في بلبالا، ولكنه لا يغطي الأحياء العشوائية التي يكون فيها الطريق ضيقاً للغاية. الخدمات الاجتماعية أيضاً قليلة جداً بالنظر إلى تزايد عدد السكان الذين تُوجّه لهم هذه الخدمات: فالمدارس، على سبيل المثال، مكتظة وتضطر للجوء إلى حصص مزدوجة. معظم المساكن مبنية بطريقة غير قانونية أو غير منظمة، وبطريقة عشوائية على أراضي الدولة

² أثر الجفاف الشديد في عام 2008 على 340 000 شخص في جيبوتي وقضى على معظم الماشية.

³ تقترح الدراسات مفاهيم وتعريف مختلفة للأحياء العشوائية. وسوف يميز المشروع في هذا الإطار بين الأحياء المحرومة، والتي تشير إلى جميع المناطق الحضرية التي تفتقر إلى الوصول إلى واحد أو أكثر من الخدمات الحضرية، والأحياء العشوائية، التي تشير إلى نوع واحد من الأحياء المحرومة التي ظهرت بشكل غير منظم ودون تخطيط حضري ملائم.

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

أو باستخدام مواد بناء مؤقتة أو مُجمّعة من النفايات، كما أنها لا تلتزم بلوائح العزل الزلزالي. بالإضافة إلى ذلك، الوصول في بالبالا إلى الوظائف والأسواق والفرص الاقتصادية الأخرى مقيد إلى حد كبير بسبب ضعف الربط بالجزء القديم من المدينة الذي تتركز فيه الأنشطة الاقتصادية. يمكن أن يؤدي هذا النقص في الإدماج إلى تقادم عدم المساواة الاقتصادية وقد يؤدي إلى ظهور توترات اجتماعية.

8- يزيد تدفق اللاجئين والنازحين داخلياً من الضغط على الخدمات الضعيفة أصلاً. ويستقر العديد من النازحين، بمن فيهم اللاجئون⁴، في مدن جيبوتي، وخاصة في الأحياء العشوائية في مدينة جيبوتي، حيث يمكنهم إيجاد الفرص الاقتصادية. وفي حين أن لهذا بعض الفوائد الاقتصادية الجزئية والكلية الإيجابية، مثل توفير اليد العاملة، فإن التأثيرات السلبية على السكان المضطّعين أكبر ومنها مثلاً ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع الإيجارات، إلخ. وجدت دراسة أن النزوح القسري في المنطقة ليس فقط نزوحاً بسبب تحديات إنسانية وأمنية، ولكن أيضاً بسبب تحدّ تنموي. وأوصت الدراسة بما يلي: (أ) تعزيز التماسك الاجتماعي بين المشردين والمجتمعات المضيفة وزيادة اعتمادهم على أنفسهم من خلال الاعتماد على مهاراتهم ورؤوس أموالهم البشرية والاجتماعية والمالية؛ (ب) تحسين نوعية الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين المشردين والمجتمعات المضيفة؛ (ج) تعزيز قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود ومساعدة النازحين على الوصول إلى حلول دائمة. يُعد تحسين تقديم الخدمات وتعزيز الفرص الاقتصادية وسبل المعيشة جزءاً من الحلول⁵. هناك تجربة وحيدة في جيبوتي إلى حد الآن، وهي التجربة التي تم تمويلها من خلال مشروع الاستجابة التنموية لآثار النزوح في القرن الأفريقي (P161067) والتي قدّمت الدعم للمجتمعات المضيفة حول مخيمات اللاجئين، ولكن لم يتم القيام بأي تدخل على الإطلاق في مدينة جيبوتي.

9 - رغم أن سوق الإسكان شهد تحسناً في الآونة الأخيرة مستفيداً من الجهود التي تبذلها الحكومة، يجب القيام بالمزيد في قطاعات الدخل المنخفض لمواكبة الطلب على المساكن والخدمات التي لا تزال فيها القدرة على تحمل تكاليف الإسكان تشكل تحدياً هائلاً. قام مؤخراً المشغلان الإسكائيان "الاجتماعيان"، وكالة صندوق الإسكان الجيبوتي ومؤسسة الحق في السكن (التي تم إنشاؤها في 2016 بمقتضى مبادرة رئاسية) بتنمية محفظتهما من المساكن والأراضي الموصولة بالمرافق والخدمات التي تستهدف الطبقة الوسطى المحرومة والمجموعات الضعيفة. كما تستهدف بعض العمليات التي تنتزل في هذا الإطار الظروف المُلحة للأسر المتأثرة بمشروع أو كارثة (فيضانات أو حريق). كان برنامج تنظيم الأراضي ناجحاً نسبياً بالنسبة للأحياء المهيكلة من خلال إنتاج ما يقرب من 8000 وحدة منذ عام 2010. لكن وتيرة إنتاج المساكن لا تزال أقل من طلب الأسر الجديدة⁶، مع وجود منتجات سكنية - حتى تلك التي هي أبسط مستوى للأراضي الموصولة بالمرافق والخدمات - لا يمكن لأغلبية السكان تحمل تكلفتها، وهو ما يؤدي إلى تزايد العجز في السكن وبالتالي تزايد الأحياء العشوائية.

10 - أدى التفكك المؤسسي إلى المزيد من عرقلة توقع التنمية الحضرية. في العقود الماضية، لم تكن سياسات الأراضي والإسكان تتوقع نمو المدينة، رغم أن جميع الأراضي المتاحة للتوسع العمراني هي ملك للدولة، ومن الناحية النظرية، ينبغي أن يكون من السهل تخطيطها وتخصيصها. وأدى الافتقار إلى الترابط بين إدارة الأراضي والتنمية الحضرية، المقترن بالموارد المالية غير الكافية، إلى عرقلة

⁴ يوجد حوالي 15,000 لاجئ في المخيمات، ويعيش أكثر من 12,000 لاجئ في المدن الجيبوتية.

⁵ التهجير القسري والهجرة المختلطة في دراسة القرن الإفريقي 2015.

⁶ وقدّرت دراسة تشخيصية لقطاع الإسكان في عام 2013 الحاجة الجديدة للإسكان ما بين 3000 إلى 3500 وحدة في السنة مقارنة بإنتاج رسمي أقل من 1000 وحدة سكنية أو قطعة أرض. مع الجهود الأخيرة، قد يتراوح الإنتاج بين 1500 و2000 وحدة في السنة.

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

الاستثمار في الإسكان العام والخاص وتنفيذ الخطة الرئيسية لعام 1998. في الواقع، لا توجد مؤسسة مكلّفة بتنسيق ومواءمة الاستثمارات متعددة القطاعات مع توقعات التنمية الحضرية. وباستثناء العمليات الحضرية المحدودة من الناحية المكانية، تبقى النتيجة هي اتباع نهج الإدارة الانعزالي الذي يؤدي إلى عدم الكفاءة في استخدام الموارد المالية العمومية وفي الإدارة الحضرية. توفر الخطة الرئيسية لعام 2016 استراتيجية جديدة لتوسيع المدينة خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة، ويبدو أن التنسيق المُحسّن، بإشراف رئاسي، يلعب دوراً في مجالات التوسع الحضري الحالية. ولكن تبقى هناك حاجة لمزيد من التعزيز المؤسسي لتنظيمها.

11- اعترافاً بالتحدي المستعجل المتمثل في الانتشار السريع للأحياء العشوائية، وضعت حكومة جيبوتي برنامج صفر عشوائيات الذي يهدف إلى معالجة مشكلة الأحياء العشوائية المعقدة بطريقة منهجية وشاملة، باعتماد نهج مؤسسي جديد، مع توضيح أولويات ومبادئ بدء الاستثمار، وإنشاء منصة لاستثمارات القطاع. تشير التقديرات الحكومية الأولية إلى أن الحد الأدنى للتكلفة الإجمالية هو 150 مليون دولار أمريكي لتحسين الأحياء السكنية على مستوى المدينة (خطة جيبوتي الحضرية الرئيسية، 2016)، ولكن ذلك لا يشمل الاحتياجات الأخرى مثل إعادة التوطين أو الطلب الجديد على المساكن الناتج عن النمو السكاني المستمر. وبالنظر إلى حجم التحدي وتعقيده، تعترّم الحكومة العمل مع شركاء التنمية لتنسيق التدخلات وتحسين الموارد لتنفيذ برنامج وطني شامل لإعادة هيكلة العشوائيات ومنع انتشارها. وتقوم الحكومة بالفعل بإعداد استراتيجية لتحديد مبادئ وأولويات برنامج صفر عشوائيات (الذي يتم تمويله من خلال صندوق إعداد المشاريع) كما اعتمدت قوانين لإنشاء وكاليتين رئيستين هما: وكالة التأهيل الحضري والإسكان الاجتماعي ARULOS والشركة العمومية للتنمية العقارية والأراضي⁷. ويهدف إنشاء هاتين المؤسستين إلى جعلهما الذراعان العمليان الرئيسيان لتنفيذ برنامج صفر عشوائيات وتنسيق التنمية الحضرية. كما وضعت الحكومة خطة مؤسسية للإشراف على برنامج صفر عشوائيات مكوّنة من لجنة وزارية برئاسة رئيس جمهورية جيبوتي، ولجنة فنية.

12 - وبناء على مشاركته المستمرة في القطاع الحضري في جيبوتي، فإن البنك الدولي في وضع جيد يتيح له دعم حكومة جيبوتي من خلال برنامج صفر عشوائيات والاستفادة من قدرته على التجميع لجذب التمويل من شركاء التنمية الآخرين⁸. كشفت عمليتا تطوير حضري متاليتان في الحي 7 بتمويل من البنك الدولي⁹، بالإضافة إلى التدخلات السابقة من الوكالة الفرنسية للتنمية، الحاجة الكبيرة للتعوية المؤسسية، ولوضع إجراءات موحّدة للمانحين، بالإضافة إلى الحفاظ المستمر على الاستثمارات. كما برهنت أيضاً فوائد أخرى للتقنيات كثيفة العمالة المقترنة بالسياق في مجال خلق مواطن الشغل بالإضافة إلى الأهمية القصوى للمشاركة المجتمعية المستدامة لنجاح المشروع¹⁰. كما أبرزت تلك العمليات التحديات التي تواجه التنفيذ بسبب إعادة التوطين. يسعى البنك الدولي من خلال المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية إلى الاستفادة من الدروس المستفادة والخبرات الدولية لوضع إطار برنامج صفر عشوائيات

⁷ تم إنشاء كلا المؤسستين في إطار إعادة هيكلة مؤسستين حكوميتين سابقتين من خلال منحهما أدواراً جديدة حاسمة في تنفيذ مشروع صفر عشوائيات: إعادة هيكلة العشوائيات، وإنتاج الأراضي "الاجتماعية"، وتطوير الأراضي. انظر بيان المؤتمر السادس لمجلس الوزراء بتاريخ الثلاثاء 2018/04/10 <http://www.presidence.dj/conseilministresuite.php?ID=6&ID2=2018-04-10>

⁸ تشمل الجهات المانحة الأخرى التي تشارك تقليدياً في القطاع الحضري في جيبوتي الوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية.

⁹ ركّز مشروعا الحد من الفقر الحضري في جيبوتي (I و II)، ويتم حالياً تنفيذ الثاني، على الحي 7. هذا الحي المخطط له في بلدية بولاوس في مدينة جيبوتي والذي تم تطويره في الخمسينات يقع في منطقة معرضة للفيضانات. وقد قدم المشروع بعض المساعدة الفنية لتحسين التخطيط الحضري. وللمشروعين ميزانية أصغر نسبياً للمشاريع بقيمة مجتمعة تتراوح بين 10 إلى 12 مليون دولار أمريكي لمدة تقرب من 5 سنوات لكل مشروع.

¹⁰ انظر مشروع جيبوتي للتنمية الاجتماعية والأشغال العامة (P044584) ومشروع جيبوتي للحد من الفقر الحضري (P088876) ومشروع جيبوتي للحد من الفقر الحضري II (P145848).

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

وتسريع التدخلات في الأحياء العشوائية الثلاثة عشر في العاصمة ووقف نمو العشوائيات من خلال مساندة سياسة إسكان طويلة الأجل لذوي الدخل المنخفض، بما في ذلك وضع خطة استثمارية تفصيلية وإطار شامل لإعادة التوطين، وهو الأمر الذي سيكون حاسماً في إعادة هيكلة العشوائيات، بالإضافة إلى تعزيز قدرة ARULOS على تنفيذ تلك السياسة. وستوفر هذه الأركان الأساسية منصة تمويل مشترك لترقية الأحياء العشوائية وتفاذي انتشارها على نحو منظم ومنسق على المستوى الوطني.

ج. أهداف المستوى الأعلى التي يساهم المشروع في تحقيقها

13. يسهم المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي بشكل مباشر في تحقيق هدفي البنك الدولي في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك إلى جانب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمدن. من خلال توجيه الاستثمارات نحو سكان المدينة الفقراء والمهمشين، يعزز المشروع فرص الوصول المتساوي إلى الخدمات الحضرية والاجتماعية الأساسية ويحسن الوصول إلى أسواق العمل من خلال تحسين التنقل. كما سيساهم تمويل البنك الدولي في تحسين الاستهداف وزيادة كفاءة الإنفاق في قطاع الإسكان بشكل عام. سوف يزود النهج المتبع في البرنامج الذي يروج له المشروع الحكومة بزيادة الاستثمارات من أجل ترقية الأحياء العشوائية إلى ما يتجاوز هذه العملية الواحدة، وذلك استناداً إلى تعزيز العمل المؤسسي واعتماد سياسات أكثر فعالية والاعتماد على أدوات تشغيلية فعالة مثل إجراءات الضمانات. وبذلك سوف يسهم المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي بشكل مباشر في تحقيق الهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) من أهداف التنمية المستدامة، خاصة الأهداف المتعلقة بـ (1) الوصول إلى الخدمات وترقية الأحياء العشوائية و(2) التحضر الشامل والتخطيط التشاركي. وأخيراً، يأخذ المشروع مخاطر تغير المناخ في جيبوتي بعين الاعتبار لذلك سوف يركز على إدخال تدابير ملائمة للتكيف والتخفيف عبر تعزيز التدخلات المؤسسية الرئيسية في إطار المكون رقم 1، وعبر القائمة المؤهلة لاستثمارات البنية التحتية في إطار المكون رقم 2.

14. يتماشى المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي أيضاً مع استراتيجية الشراكة القطرية الحالية لجيبوتي، والتي تعتبر من ركائز رؤية جيبوتي 2035 الحكومية. يتناول المشروع بشكل مباشر كلا من الركيزة 1 - الحد من الضعف، والركيزة 2- تعزيز قدرة القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات، من خلال توفير استراتيجية شاملة وخطة تشغيلية لتحسين الأحياء العشوائية وتحسين الوصول إلى الخدمات في أحد أكبر الأحياء العشوائية في البلاد (بالبالا). كما يتوافق المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي مع الاستراتيجية الإقليمية للبنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما مع ركائز تجديد العقد الاجتماعي (من خلال تحسين جودة تقديم الخدمات للفئات الفقيرة والمهمشة، وبالتالي بناء الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية / الوطنية)، والمرونة في التعامل مع مشاكل النازحين / اللاجئين (بما أن جيبوتي بشكل عام وبالبالا بشكل خاص تعانين من تدفق كبير للاجئين من البلدان المجاورة). يُدمج المشروع مشاركة المواطنين كموضوع شامل، ويضم أنشطة المشاركة المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية في مجال النهج التشاركي وزيادة المساءلة الاجتماعية في التنمية الحضرية، الأمر الذي

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

يدعم بشكل أكبر عملية تجديد العقد الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، يُسلط "التشخيص المنهجي للبلد" الذي يتم إعداده الضوء على الخلل في الوصول إلى الخدمات الحضرية والاجتماعية في جيبوتي، ولاسيما الإقصاء الاجتماعي لسكان الأحياء العشوائية. 15. وضعت جيبوتي إطار حماية ملائم للاجئين، وسوف يسهم المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي في الحفاظ على هذا الإطار ومعالجة تحديات الضمانات الرئيسية. ستساهم الأنشطة التي سيتم تنفيذها بشكل مباشر في تحسين بعض المسائل المتعلقة بالضمانات التي أبرزتها مذكرة الضمانات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تساهم الطبيعة التشاركية لعملية تحديد الأولويات لاستثمارات البنية التحتية في تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي المستمر في المجتمعات المضيفة للاجئين. كما ستساعد الاستثمارات في البنية التحتية التي سيتم تنفيذها في تخفيف الضغط على الخدمات الاجتماعية في مدينة جيبوتي وتسهيل التحول التدريجي من تقديم الخدمات المتوازية إلى الخدمات المتكاملة التي تستهدف كلا من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

د. الأهداف الإنمائية المقترحة

هدف (أهداف) التنمية (من وثيقة تقييم المشروع)

16. يتمثل الهدف الإنمائي المقترح في: (1) تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء العشوائية في مناطق حضرية مختارة و(2) تعزيز قدرة المؤسسات العمومية المكلفة بتنفيذ برنامج تحسين الأحياء العشوائية والقضاء عليها.

النتائج الرئيسية

17. يتم تضمين المؤشرات التالية في إطار النتائج لقياس إنجازات الأهداف الإنمائية المقترحة:
- تأمين ظروف معيشية أحسن للناس¹¹ (العدد) الذين تمثل منهم الإناث ما نسبته (النسبة المئوية) (الأساسية)
 - توفير ظروف معيشية محسنة للاجئين (العدد)
 - المستفيدين الذين يشعرون بأن الاستثمارات في المشاريع تعكس احتياجاتهم (النسبة المئوية)
 - أنشأت وكالة ARULOS منظمة ووضعت إجراءات تمكّنها من توفير 1000 قطعة أرض تتمتع بالخدمات.

هـ. وصف المشروع

¹¹ تشير "الظروف المعيشية" إلى تحسين الوصول إلى سلسلة من الخدمات الحضرية. سيتم تفصيل المؤشر من خلال الخدمات الرئيسية المحسنة، والتي تتمثل في الوصول إلى جميع الطرق المعبدة والماء.

18. أطلقت حكومة جيبوتي برنامج صفر عشوائيات الذي يحدد نهجا جديدا لمواجهة التحدي المعقد المتمثل في منع انتشار الأحياء العشوائية. يساهم اعتماد استراتيجية إسكان لذوي الدخل المنخفض، وتحسين الأحياء العشوائية إلى جانب خطة استثمارية في توفير الإطار التنظيمي والمؤسسي والتشغيلي لبرنامج صفر عشوائيات والذي سيتم في إطاره دعوة المانحين لدعم المشروع. تقوم الحكومة حالياً بإعداد استراتيجية مدعومة من "تطوير إعداد المشروع" من البنك الدولي الموجه للمشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي. يحدد برنامج "صفر عشوائيات" الطريقة التي يتم بها منع قيام الأحياء العشوائية، حيث يقترح نهجاً شاملاً يقوم على ثلاثة ركائز مترابطة هي: (1) منع قيام الأحياء العشوائية، (2) إعادة هيكلة وترقية الأحياء العشوائية، و(ج) تحسين المنازل. ستضع الاستراتيجية لكل ركيزة من هذه الركائز مبادئ تشغيلية -مثل معايير الخدمة، ترتيب أولويات الاستثمار، مشاركة المجتمع المحلي والمشاورة، ومعايير إعادة التوطين -التي ستطبق على البرنامج بأكمله من أجل جعل الاستثمارات في كل حي منهجية وشفافة وذات كفاءة أكثر، وتسلسل التدخلات لمعالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحاً والعاجلة أولاً. تعطي مسودة الاستراتيجية الأولوية القصوى لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية لاسيما الطرق والماء والكهرباء والإنارة العامة وذلك في جميع المواسم، فضلاً عن الوقاية من مخاطر المناخ والكوارث (مثل الحد من التعرض للفيضانات، والانهيارات، والزلازل وموجات الحرارة) لسكان الأحياء العشوائية البالغ عددهم 140,000 وتدفعات الأسر الجديدة منخفضة الدخل التي تسعى إلى الاستقرار في جيبوتي. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد المسودة أهمية الوصول إلى وسائل النقل العام وتأمين حيازة الأراضي، وكذلك تحسين الوصول إلى الوظائف للنساء والشباب وتحسين إدماج المهاجرين من البلدان المجاورة. ويعدّ الاندماج الناجح لجميع هذه العناصر في برنامج صفر عشوائيات بتغيير الطريقة التي تتعامل بها حكومة جيبوتي مع منع قيام الأحياء العشوائية والتنمية الحضرية على نطاق أوسع.

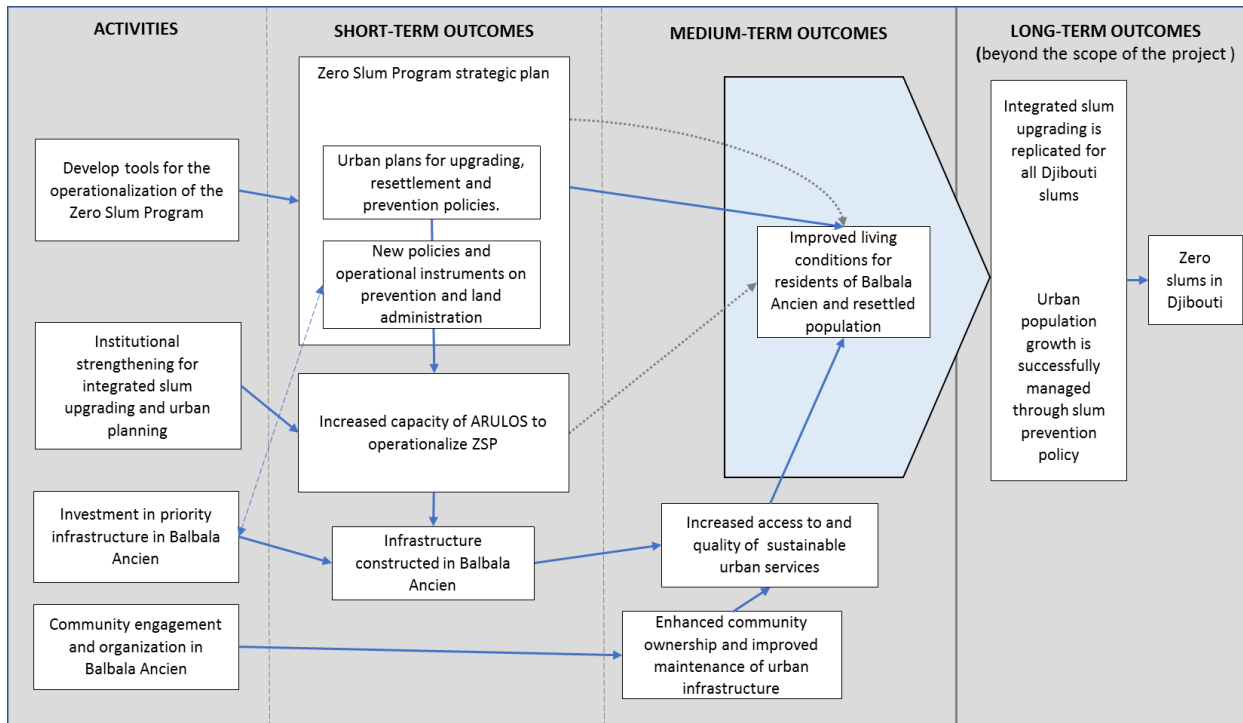
19. نظرية التغيير. سيقوم البنك من خلال المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (1) بدعم الحكومة في وضع إطارها الاستراتيجي لبرنامج صفر عشوائيات، بما في ذلك صياغة رؤيته ومبادئ تنفيذه، (2) بناء قدرات المؤسسات من أجل ترقية الأحياء العشوائية ولا سيما المؤسسة المركزية التي تم إنشاؤها حديثاً (ARULOS)، (3) لعب دور أول جهة مانحة تساعد في تنفيذ البرنامج في الأحياء العشوائية ذات الأولوية. يركز المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي في تدخله على ركيزتين لبرنامج صفر عشوائيات. الركيزة الأولى - الحد من الانتشار - هي الأولوية الأكثر إلحاحاً لإبطاء انتشار الأحياء العشوائية. وتحتاج هذه الركيزة في المقام الأول إلى تعزيز القدرات نظراً إلى أنه من المتوقع أن يدفع المستفيدون مقابل الأراضي التي يتم توفيرها. سيلعب المشروع دوراً رئيسياً في مرافقة النهج التحويلي الذي اتبعته الحكومة في التعامل مع قضية الحد من انتشار الأحياء العشوائية، وذلك من خلال المساعدة في تحديد الأدوات السياسية الرئيسية والهيكل المؤسسي لتنفيذ برنامج صفر عشوائيات، وتوفير منصة تدخل لجميع المانحين¹²، ووضع خطة تشغيلية لتنسيق التمويل في نهج مبرمج.

¹² المانحون الدوليون الذين أعربوا بالفعل عن دعمهم للمشروع هم: الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وكالة اليابان للتعاون الدولي.

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

الركيزة الثانية - ترقية الأحياء العشوائية - هي الأولوية الاجتماعية المباشرة لتحسين الظروف المعيشية. وتتطلب الركيزة الثالثة لبرنامج صفر عشوائيات، القائمة على تطوير التمويل الأصغر للإسكان، تبني نهج أوسع لقطاع التمويل الأصغر المقيد للغاية، والذي يقع خارج نطاق هذا المشروع. بالنسبة لكل من ركيزتي الحد من الانتشار والارتقاء بالأحياء العشوائية، فإنه سيتم إنتاج أدوات لتسهيل وتنسيق التدخلات، وسيتم تعزيز قدرة المؤسسات المشاركة في برنامج صفر عشوائيات للتأقلم مع مهامها ومع نطاق البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة للركيزة الثانية، فإنه سيتم إعادة هيكلة الأحياء المختارة والارتقاء بها مع إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية إلى جانب تطوير منطقة إعادة التوطين. من المتوقع أن يساهم هذا في تقليل حجم الأحياء العشوائية، وستتم من خلال تنفيذ برنامج صفر عشوائيات في الحي الأول المختار في "بلبالا إنسيان" المساعدة في اختبار الأدوات التي ستستخدم لاحقاً في عمليات التطوير الأخرى. من المتوقع أن تكون الاستثمارات ذات الأولوية لتحسين الأحياء العشوائية متوافقة مع استراتيجية صفر عشوائيات، وسيتم إطلاقها في مرحلة مبكرة من التنفيذ للمساعدة على الاستعادة من الدروس لبرنامج صفر عشوائيات. وكما هو مبين في الشكل 1 (نظرية التغيير)، تسعى هذه الأنشطة إلى المساهمة في النتائج طويلة الأجل للنجاح في إدارة النمو السكاني من خلال سياسة الحد من انتشار الأحياء العشوائية، وتكرار عملية تطوير الأحياء العشوائية في جميع أنحاء البلاد.

الشكل 1: نظرية إطار التغيير



20. سيكون تنسيق قطاعات الاستثمارات في البنية التحتية الحضرية والخدمات الاجتماعية الأساسية عنصراً أساسياً في برنامج صفر عشوائيات. هذه فرصة لتحسين معالجة الاحتياجات التمويلية للبنية التحتية والمرافق الاجتماعية والاقتصادية في هذه الأحياء، وسوف يتطلب ذلك استكشاف أوجه التكامل بين المشاريع في القطاعات وبرامج الوزارات المختصة. سيتم تشغيل هذه المنصة التنسيقية من خلال الإطار المؤسسي لبرنامج صفر عشوائيات وبرنامج الاستثمار ذات الأولوية التي ستخرج من عمليات إعادة هيكلة الأحياء العشوائية المختلفة والخطط الحضرية التي يتم إنتاجها من خلال برنامج صفر عشوائيات. من شأن ذلك تحسين التنسيق التشغيلي وتسريع تنفيذ خطط إعادة الهيكلة. في الواقع، ومن خلال الاستراتيجية، ستكون الوزارات المختصة والوكالات مسؤولة عن الاستثمارات في مجالاتها المحددة، بينما ستكون ARULOS مسؤولة عن استثمارات الطرق والمساحات العامة فقط. ستكون اللجنة الفنية مسؤولة عن الإشراف على تنسيق الاستثمار. وستركز العملية الحالية، كأداة مالية أولية لتنفيذ برنامج صفر عشوائيات، على هذا التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية في برنامج صفر عشوائيات، وكذلك على التنسيق مع الجهات المانحة. وفي هذا الصدد، تم التفكير أيضاً في أن يستكشف المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي أوجه التكامل مع عمليات البنك الجارية لتحسين الكفاءة مثل إدارة الأراضي والحصول على الكهرباء وتنمية المهارات والتعرف على الهوية الفريدة بالإضافة إلى دعم المبادرين الشباب والنساء¹³.

و. مكوّنات المشروع

21. تعتمد مكوّنات المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي على عناصر متعاضدة ستعمل (1) على توفير أهم الأدوات المؤسسية والتنظيمية والتخطيطية والتشغيلية التي من شأنها تسهيل تنفيذ برنامج صفر عشوائيات طويل الأجل بشأن الركيزتين الأوليتين – الحد من انتشار الأحياء العشوائية وتطويرها. كما أنها (2) ستطلق برنامج صفر عشوائيات من خلال دعم تطوير وإعادة بناء حي واحد في بلبالا وذلك من أجل اختبار وتعزيز أدوات تطوير الأحياء العشوائية وتجميع عناصر برنامج صفر عشوائيات. أثبت هذا النهج الموازي أنه عامل نجاح في تجارب دولية أخرى.

المكوّن الأول: تقديم الدعم لوضع إطار العمل الاستراتيجي وخطة الاستثمار لبرنامج صفر عشوائيات (2.55 مليون دولار أمريكي، منها 0.8 مليون دولار أمريكي كجزء من مقدم الإعداد للمشروع)

¹³ أنظر، على سبيل المثال، مشروع تحديث الإدارة العامة (P162904)، برنامج جيبوتي لكهرباء مستدامة (P158505)، دعم جيبوتي المبادرين الشباب والنساء (P165558) و تعزيز فرص الدخل في جيبوتي (P148586) .

22. يتمثل الهدف من هذا المكون في تزويد الحكومة بالأدوات التخطيطية والتنظيمية والمؤسسية والتنفيذية اللازمة لتنفيذ برنامج صفر عشوائيات. هناك عنصران فرعيان يستهدفان مستويات دعم مختلفة:

23. المكون الفرعي 1.1: الاستراتيجية الرئيسية، أدوات التخطيط والإدارة. سيقوم هذا المكون الفرعي بتمويل الدراسات الرئيسية والمساعدة الفنية لتنفيذ برنامج صفر عشوائيات كما تم تحديده من خلال الاستراتيجية، بما في ذلك الخطط العمرانية الهادفة إلى تحسين جاهزية ركيزتي الاستراتيجية المدعومة من قبل المشروع. ويتمثل هذا المكون في دعم الأنشطة الموضحة أدناه.

24. الإطار الاستراتيجي العام لبرنامج صفر عشوائيات. يدعم هذا المكون الفرعي الحكومة في عملية صياغة وتنفيذ إطارها الاستراتيجي لبرنامج صفر عشوائيات. ويشمل ذلك إعداد استراتيجية تطوير الأحياء العشوائية وخطة الاستثمار المصاحبة لتوجيه تدخلات الحكومة وشركائها في التنمية. سيعقد في نهاية هذا النشاط مؤتمر للمانحين لعرض نطاق ومبادئ برنامج صفر عشوائيات والتماس التمويل المحتمل. كما ستتلقى المؤسسات المسؤولة عن الإشراف على برنامج صفر عشوائيات، وهي اللجنة الوزارية ولجنتها الفنية، الدعم من خلال تحديد إجراءاتها الإدارية وتصميم وتنفيذ خطة المراقبة والتقييم لبرنامج صفر عشوائيات (بما في ذلك اقتناء أجهزة الكمبيوتر اللازمة ذات الصلة لدعم برنامج صفر عشوائيات وعمليات المراقبة والتقييم) وتنفيذ خطة اتصال لبرنامج صفر عشوائيات (تم إنشاء هذه الخطة بالفعل كجزء من العمل التشاركي في مجال تقييم الفقر).

25. الدراسات التشغيلية والحضرية للحد من انتشار الأحياء العشوائية وإعادة هيكلتها. سيدعم المكون الفرعي سلسلة من الدراسات للمساعدة في إعداد استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل على أساس ركيزتي الاستراتيجية التي يدعمها المشروع. ويشمل هذا المكون الفرعي النشاطات الخمسة التالية: (1) إطار ضمانات بيئية واجتماعية وكذلك سياسة إعادة التوطين الخاصة ببرنامج صفر عشوائيات والتي تم تطويرها بالفعل كجزء من إعداد المشروع؛ (2) خطة تشغيلية ومالية مدتها خمس سنوات للحد من انتشار الأحياء العشوائية، بما في ذلك تقييم سوق الأراضي ومساكن أصحاب الدخل المنخفض؛ (3) إعادة هيكلة ورفع مستوى الخطط لعدد محدود من الأحياء العشوائية بدءاً من حي "بلبالا أنسيان" الذي يستهدف رفع مستوى الاستثمارات في المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (انظر المكون 2) 14؛ (4) خطة لأول منطقة حضرية تبلغ مساحتها 110 هكتارات مخصصة للحد من انتشار الأحياء العشوائية وإعادة التوطين كجزء من برنامج صفر عشوائيات الذي يسعى إلى دمج المنطقة داخل المدينة، مع مراعاة النقل والتنمية الاقتصادية، وتخفيف حدة آثار التغير المناخي ومخاطر الكوارث (تم تخصيص المنطقة الواقعة في جنوب بلبالا إلى ARULOS ويقدر أنها تغطي حوالي 4-5 سنوات من سياسة الحد وتستقبل بالإضافة إلى ذلك الأسر المعاد توطينها كجزء من عمليات إعادة هيكلة الأحياء العشوائية، بما في ذلك إعادة

¹⁴ سيتم تطوير هذه الخطط على أساس أ) المعايير الفنية والأولويات التي حددتها الاستراتيجية، ب) إجراء جرد وفحص لكل موقع، و ج) إجراء مشاورات شاملة مع السكان المحليين، مع إيلاء اهتمام خاص لبعض المجموعات مثل: النساء والشباب واللاجئين والسكان المشردين من أجل تحديد وتقييم احتياجاتهم الخاصة بشكل أفضل. كما سيتم إجراء دراسة حضرية أوسع في بلبالا الشمالية لتوفير خطط حضرية واضحة للنقل، والتنمية الاقتصادية، والمراكز الحضرية الثانوية مما سيساعد على تحسين دمج الأحياء الفقيرة في النسيج الحضري.

هيكله بلبالا أنسيان المدعومة بخطة المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي؛ (5) نظام معلومات الأراضي الذي سيتم إنشاؤه في إدارة الأراضي، والذي يقوم بتجميع أنواع ضمان الحيازة المختلفة. وسيتم تغذية النظام ببيانات تخص منطقة بلبالا أنسيان، مما يسهل عملية تنظيم الأراضي كما سيتم تصميمه ليشمل أحياء أخرى. قد يتم أيضاً أخذ دراسات أخرى بعين الاعتبار في سياق المشروع للمساعدة على تحسين نهج السياسة والتشغيل في برنامج صفر عشوائيات.

26. المكون الفرعي 2.1: الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات. سيقوم هذا المكون الفرعي بتمويل: (1) الدراسات اللازمة لإعادة هيكلة صندوق الإسكان إلى الوكالة الجديدة لتطوير الأحياء العشوائية والإسكان الاجتماعي (ARULOS)، وهي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ برنامج صفر عشوائيات لمساعدتها على التأقلم مع الزيادة الكبيرة في الأنشطة الاستثمارية (سوف يشمل الدعم تنظيم دراسة مالية لمؤسسة ARULOS؛ (2) بناء قدرات المؤسسات الرئيسية المشاركة في برنامج صفر عشوائيات على المستويين الوطني والبلدي، بدءاً بـ ARULOS، بما في ذلك على وجه الخصوص إدارة الأراضي وإدارة التخطيط العمراني والبلدية واللجان المجاورة. سيعزز هذا المكون الفرعي وضع المؤسسات بما يتيح لها تنفيذ برامج التطوير والتحديث وعمليات الحد من انتشار الأحياء العشوائية كجزء من المكون رقم 2 وما بعد المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي. سيشمل برنامج بناء القدرات، الذي يتم تقديمه في شكل تدريب وتبادلات بين المناطق الجنوبية، على أمور من بينها التنمية الحضرية والاستثمار، والتخطيط الحضري والإسكاني، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث، ومشاركة المجتمع المحلي ومشاركة المواطنين.

المكون 2: زيادة الاستثمارات التشاركية في مناطق حضرية مختارة (16.2 مليون دولار أمريكي، منها 0.5 مليون دولار أمريكي كجزء من مقدم الإعداد للمشروع)

27. يتمثل الهدف من هذا المكون في تحسين الوصول إلى الخدمات في الأحياء العشوائية المدرجة في برنامج صفر عشوائيات. الحي الذي تم اختياره لأول سلسلة من الاستثمارات هو بلبالا إنسيان، أحد أقدم وأكثر الأحياء فقراً في بلبالا. ويُقدر عدد سكانه بحوالي 20 ألف نسمة. كما أنه أحد أكثر الأحياء العشوائية كثافة بالسكان في المدينة، ويتميز بمسالك متفرقة تحترق مجالاً حضرياً ضيقاً وصغيراً. ونتيجة لذلك فإن إدخال شبكات المياه والكهرباء إلى الحي كان محدوداً حتى الآن في عدد قليل من أكبر المسالك. سيتم اختيار الحي الثاني في السنة الأولى من المشروع للاستخدام لسلسلة أخرى من الاستثمارات. هناك مكونان فرعيان مصممان كمجموعة من أنشطة البنية التحتية والتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تعميم النهج التشاركي لتحديد الأولويات وتسهيل الملكية وتحسين استدامة الاستثمارات داخل الحي.

28. المكون الفرعي 1.2: استثمارات البنية التحتية ذات الأولوية. سيتم تنفيذ هذا المكون الفرعي عبر سلسلة من الإجراءات لتقديم مجموعة شاملة من الاستثمارات ذات الأولوية لدعم إعادة الهيكلة الشاملة للحي وتحسين الوصول إلى الخدمات¹⁵. كما سيتم تمويل منطقة إعادة التوطين وبناء المساكن لتسهيل تنفيذ إعادة هيكلة الأحياء من خلال تقديم حل لإعادة التوطين في الوقت

¹⁵ ما يعادل حوالي 375 دولاراً للاستثمار في البنية التحتية للشخص الواحد وذلك بالمقارنة مع 650 دولاراً لإعادة هيكلة Layableh-Moustiquaire (من المرجح أن تستمر كثافة الحي بالارتفاع)، حيث ضمنت الوكالة الفرنسية 25% من التمويل للبرنامج، أو 385 دولاراً لكل من مشروع الحد من الفقر الحضري في جيبوتي 1 و2. تظهر التجارب الدولية إنفاقاً مختلفاً وذلك من 50 دولاراً في غانا إلى 785 دولاراً في البرازيل وما فوق.

الناسب للأسر المتأثرة. سيتم النظر في خيارات استخدام أساليب عمل كثيفة لاسيما استخدام الحصى لرصف الطرق، والتي تم اختبارها في إطار مشاريع الحد من الفقر الحضري 1 و11، وقد ثبت أنها مناسبة لهذه البيئة الحضرية.

29. برنامج الاستثمار ذو الأولوية في الأحياء العشوائية. ستبدأ الاستثمارات ذات الأولوية بطريق يمتد على مسافة 1.2 كم يمر ببلبالا إنسيان ويعبر المنطقة التجارية الرئيسية في الحي. وقد تم تحديد الطريق - الذي يعتبر حالياً الطريق الرئيسي داخل الأحياء العشوائية - باعتباره مشروعاً ذي أولوية نظراً لإمكانياته في تحسين الوصول للمقيمين داخل الحي وتعزيز التنمية الاقتصادية في منطقة السوق المجاورة، وقد حظي بدعم كامل من السكان أثناء الاجتماعات التشاورية. الطريق موجود بالفعل - على الرغم من عدم تعبيده وضيقه في بعض المناطق. سوف تُظهر هذه الاستثمارات نتائج سريعة وواضحة ومن المتوقع أن تساعد في تعزيز دعم السكان للمشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي. ستعتمد الاستثمارات ذات الأولوية الأخرى على خطة إعادة هيكلة بلبالا إنسيان، وخطة إعادة هيكلة أحياء فقيرة ثانية (انظر المكون 1)، وذلك استناداً إلى الأولويات المحددة أثناء المشاورات مع سكان الحي والشركاء الآخرين. يهدف اختيار الاستثمارات ذات الأولوية إلى تلبية احتياجات السكان الأكثر إلحاحاً فيما يتعلق بالحصول على الخدمات، بما في ذلك احتياجات اللاجئين والسكان المشردين. قد تشمل هذه القائمة غير الكاملة التدخلات المؤهلة التالية: (1) الطرق ومحطات الحافلات، (2) الصرف الصحي، (3) تمديدات المياه، (4) توزيع الكهرباء وإضاءة الشوارع باعتماد تكنولوجيات فعالة من حيث استهلاك الطاقة، (5) شبكة الإنترنت، (6) الوحدات الصحية، (7) المدارس الابتدائية، (8) مرافق المجتمع والشباب (مثل المراكز المجتمعية والمرافق الرياضية)، (9) المرافق التجارية، و(10) المساحات العامة. كما سيتم دعم زراعة الأشجار للمساعدة في الحد من ارتفاع معدلات الحرارة في الحي. بالإضافة إلى ذلك، ستسعى هذه الأعمال إلى الاستفادة من مشاريع التوظيف من خلال تسهيل الوصول إلى المساحات التجارية بأسعار معقولة للمستفيدين. ووفقاً لاستراتيجية برنامج صفر عشوائيات، فإن المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي سيحاول تطوير بعض المشاريع الاستثمارية الأخرى في القطاع كلما أمكن، مثل مشاريع الكهرباء المستدامة والتعليم (برنامج الكهرباء المستدامة ومشروع التعليم الجامع ذي الجودة)، وذلك بهدف زيادة إمكانات التمويل وتعزيز تأثيرات المشروع على الظروف المعيشية للسكان. إذا لم يستطع القطاع توفير التمويل اللازم، فقد توافق اللجنة الفنية على قيام المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي بتمويل تلك الاستثمارات ذات الأولوية.

30. إعادة التوطين وإعادة بناء المساكن. استناداً إلى خطة حضرية قوية لإعادة هيكلة الحي تم إعدادها كجزء من المكون 1، وعند الأخذ بعين الاعتبار للكثافة السكانية لأحياء الفقيرة في مدينة جيبوتي، فإن المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي سيعمل على إخلاء الأراضي اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار ذات الأولوية. وفي سبيل تسهيل هذه المرحلة، سيقوم هذا المكون الفرعي بتمويل تطوير منطقة إعادة التوطين لإيواء السكان المتضررين من العملية. وسيساعد على استيعاب الأشخاص الذين أعيد توطينهم، ويدعم بذلك الجهود لإعادة التوطين بشكل آمن وعادل في إطار برنامج صفر عشوائيات الأوسع نطاقاً، بما في ذلك اللاجئين والسكان المشردين. سيتم تطوير منطقة إعادة التوطين في أول 18 شهراً من المشروع لإتاحة الوقت الكافي لإنجاز الاستثمارات ذات الأولوية. وتشير التقديرات إلى أن استثمارات البنك في إعادة هيكلة حي بلبالا

إنسيان يمكن أن تؤدي إلى إعادة توطين حوالي 252 أسرة¹⁶. ولذلك، سيتم اختيار منطقة ذات قدرة مماثلة في سياق الدراسة الحضرية (المكون 1) ضمن الامتداد الحضري لجنوبي بلبالا على الأراضي المملوكة للدولة والتي سيتم تخصيصها لـ ARULOS. سيتم استخدام هذه المنطقة في المقام الأول لنقل الأسر التي تأثرت بمشروع الاستثمارات ذات الأولوية الخاصة بحي بلبالا إنسيان، وإذا ما بقيت بعض قطع الأراضي متاحة في نهاية هذه العملية، فإنه سيتم العمل على إعادة توطين الأسر المتأثرة باستثمارات أخرى من برنامج صفر عشوائيات. واستناداً إلى احتياجات إعادة التوطين في الأحياء العشوائية الثانية كما حددتها خطة إعادة الهيكلة، يمكن توسيع نطاق هذه المنطقة. وسوف يعكس تصميم المنطقة احتياجات السكان كما سيستجيب لمعايير وقواعد إعادة التوطين المحددة في إطار الاستراتيجية الوطنية لتحسين الأحياء العشوائية وإطار سياسة إعادة توطين المشروع. وسيتم توفير البنى التحتية لربط المنطقة من قبل الحكومة كجزء من برنامج التنمية الحضرية الشاملة في جنوب بلبالا. بالإضافة إلى ذلك، سيمول هذا المكون الفرعي جزءاً من جهود إعادة بناء المساكن للأشخاص المتضررين من المشروع وذلك في سبيل تسهيل تنفيذ المشروع، ضمن المعايير التي وضعتها الاستراتيجية ووفقاً لإجراءات الضمان الاجتماعي للبنك. سيتم توفير بقية الاحتياجات المالية لإعادة الإعمار من قبل حكومة جيبوتي (المقدرة بنحو 5 ملايين دولار أمريكي)، أو من خلال برامج الإسكان الأخرى. ستقوم الحكومة بتمويل تكاليف التعويض النقدي، في حين ستتم تغطية التعويضات العينية في شكل أعمال مدنية من تمويلات البنك.

31. المكون الفرعي 2.2: المشاركة المجتمعية وتوظيف الشباب. يتبنى المشروع نهجاً تشاركياً شاملاً لتشجيع تطوير الأحياء العشوائية وذلك بهدف إشراك المجتمعات المستهدفة، لاسيما النساء والشباب، في الدورة الكاملة لعملية تصميم وصيانة الاستثمارات المختلفة. بالإضافة إلى الآليات التشاركية التي وضعتها الاستراتيجية الوطنية وعمليات تحديد الأولويات، سيقوم المشروع بتبسيط وإضفاء الطابع الرسمي على النهج التشاركي وطلبات التنظيم في عملياتهم الروتينية من أجل اتباع نهج تصاعدي تجاه إشراك المواطنين. وسيتم من خلال التشاور إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة واللاجئين والسكان المشردين لتقييم احتياجاتهم واقتراح تدابير ملائمة للتكيف كجزء من الاستثمارات المتطورة والدعم المجتمعي. وعلى هذا النحو، فإن هذا المكون الفرعي سيدعم: (1) تمركز الميسرين الاجتماعيين على مستوى الأحياء العشوائية التي يجري إعادة هيكلتها كجزء من المكون الفرعي 1.2 لتنسيق مشاركة الأحياء في مراحل المشروع المختلفة؛ (2) تدريب ممثلي المجتمع المحلي ومسؤولي البلديات على إشراك المجتمع المحلي، (3) إنشاء صندوق تنمية المجتمع بهدف تعزيز تأثير استثمارات المشروع على المجتمع. سيكون لصندوق تنمية المجتمع أولويتين أحدهما للمشاريع الصغيرة المختارة: نافذة إبداعية للشباب لدعم الأنشطة التعليمية المباشرة للشباب وتسهيل الوصول إلى مبادرات توظيف الشباب وتدريبهم، والثانية نافذة المساحات العامة وإدارة المرافق لتعزيز دور المجتمع المدني في مبادرات التنمية المجتمعية لتحسين البيئة المعيشية الشاملة، مثل المبادرات التي تُرَوِّج لتمديدات المياه النظيفة أو مرافق الصرف الصحي أو زراعة الأشجار أو جمع النفايات الصلبة. ستركز إدارة صندوق تنمية المجتمع على الدور الرئيسي لممثلي المجتمع المحلي ومسؤولي البلديات. ومن المرتقب أيضاً إعطاء دور مركزي للمرأة في عمليات صنع

¹⁶ تشير تقديرات إطار عمل إعادة التوطين إلى أن هذا الرقم قد يصل إلى 1260 شخصاً من المحتمل أن تتم إعادة توطينهم كنتيجة لاستثمارات البنك، على الرغم من أن الاستثمارات من الجهات المانحة الأخرى قد تزيد هذا العدد إلى ما يقدر بنحو 450 أسرة بناءً على تقديرات حكومة جيبوتي.

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

القرار في الصندوق، إلى جانب التدريب الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية بشأن إدارة الأموال لكل من ممثلي النساء وغيرهن من أعضاء إدارة الصناديق.

المكوّن 3: إدارة المشروع (1.25 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك 0.3 مليون دولار أمريكي كجزء من مقدم الإعداد للمشروع)
32. يضمن هذا المكون التنفيذ السلس لجميع أنشطة المشروع وفقاً لسياسات البنك وتوجيهاته. وسوف يدعم الوكالة المنفذة في مجالات تنسيق المشاريع والإشراف عليها ومراقبة الحسابات ومراجعتها، والمشتريات، والمراقبة، والاتصالات وكذلك الإشراف على تنفيذ أدوات الضمانات بما في ذلك توفير التدريب وتكاليف التشغيل، السلع والخدمات للأغراض المطلوبة. ستقوم ARULOS بدفع التكاليف الرئيسية المتعلقة بموظفيها المتفرغين للمشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي وكذلك بعض تكاليف التشغيل الأخرى، والتي لا تشكل جزءاً من مبلغ المكوّن.

ز. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

33. تم دمج المشروع ضمن الإطار المؤسسي لبرنامج صفر عشوائيات، الذي تم وضعه تحت مسؤولية الوزارة المفوضة من قبل للحكومة للإشراف على الإسكان. يتم وضع الترتيبات المؤسسية وطرق تنفيذ المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي بطريقة تُسهّل تنفيذ رؤية طويلة المدى وتُعزّز قدرة الوزارة على تلبية احتياجات الإسكان لذوي الدخل المنخفض، بالإضافة إلى إجراء التطوير المستقبلي والتنمية الحضرية بطريقة مستدامة.

34. الإشراف على المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي. تم إنشاء لجنة وزارية برئاسة الرئيس، ودعم من لجنة فنية، للإشراف على برنامج صفر عشوائيات. وهذه اللجنة مسؤولة عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية والسياسية المتعلقة بالبرنامج. ستلعب اللجنة الفنية، التي يرأسها وزير الاقتصاد والمالية، والتي تتألف من وزير الداخلية ووزير الموازنة والوزير المفوض للإسكان ووزير الدولة للشؤون الاجتماعية، دور اللجنة التوجيهية للهيئة. ستكون اللجنة التوجيهية مسؤولة عن مراقبة المشروع، والموافقة على برامج العمل والميزانيات السنوية، واستعراض التقارير السنوية ودعم تنفيذ المشروع.

35. تنسيق المشروع هو مسؤولية ARULOS. في سبيل تعزيز الهياكل الحكومية، فإن المشروع لن يعتمد على وحدة إدارة المشاريع الكلاسيكية. بدلا من ذلك سيتم استخدام الهياكل الإدارية الحكومية بهدف تعزيز القدرات. وسوف يشرف الوزير المفوض للإسكان على تنفيذ المشروع، الذي سيتم منحه من الناحية التشغيلية إلى الوكالة الجديدة للتجديد الحضري والإسكان الاجتماعي ARULOS. الوكالة ليست مؤسسة جديدة بالكامل، بل هي نتيجة عملية إعادة هيكلة صندوق الإسكان مع إضافة مهمة تطوير الأحياء العشوائية. سيتم نقل موظفي صندوق الإسكان إلى ARULOS، مما يتيح استمرارية التشغيل. سوف تكون ARULOS مسؤولة عن إدارة المشروع على المستوى المركزي، بالإضافة إلى التنسيق العام لتنفيذ المشروع، وضمان توافر تحويلات الأموال في الوقت المناسب، والحفاظ على حسابات المشروع وإعداد التقارير المالية، وتنفيذ برامج المتابعة والتقييم وتأثيراتها، وإعداد التقارير بالنتائج إلى مختلف أصحاب المصلحة بالإضافة إلى إدارة العلاقات مع البنك الدولي.

36. يجوز لـ ARULOS، عند الضرورة، تفويض تنفيذ مهام معينة إلى مؤسسات أخرى وفقاً لكفاءاتها (مثل إدارة التخطيط الإقليمي والعمراني والإسكان، وإدارة الأراضي والمؤسسات البلدية) وذلك من خلال اتفاقيات المساعدة الفنية، لكن ARULOS تحتفظ بالمسؤولية الائتمانية. أما فيما يتعلق بصندوق تنمية المجتمع فإنه سيتم إنشاء لجنة داخل المجتمع والمؤسسات البلدية. ستكون الجمعيات المحلية المسجلة رسمياً فقط مؤهلة للحصول على منح صندوق تنمية المجتمع وسوف تدخل في اتفاقيات منح مع ARULOS لتنفيذ تلك المنح. سيحدد دليل تنفيذ المشروع بالتفصيل مسؤوليات والتزامات كل طرف، بالإضافة إلى العلاقات بين هذه الأطراف والتي ستتم مراقبتها أثناء بعثات البنك.

37. سيتم تكوين فريق تنفيذ مكرس بالكامل للمشروع داخل ARULOS يتألف من مهندس مدني يتمتع بالخبرة، خبير في التنمية/الضمانات الاجتماعية، خبير بيئي، مسؤول مراقبة وتقييم، أخصائي مشتريات وأخصائي إدارة مالية. وسيتم تعزيز هذا الفريق حسب الحاجة بمسؤول اتصالات، مخطط حضري وخبير دوليين. ويبقى تنسيق المشروع مسؤولية مدير ARULOS. وتماشياً مع قرار الحكومة بتعزيز المؤسسات العمومية، سيتم اختيار أعضاء الفريق من بين موظفي ARULOS الحاليين الذين تعتبر مهاراتهم مقبولة من قبل البنك، أو من خلال التوظيف الخارجي بناءً على الاختصاصات المعتمدة من البنك.

ح. موقع المشروع والخصائص المادية البارزة ذات الصلة بتحليل الضمانات (إذا كانت معروفة)

إن موقع المشروع هو بلبالا، التي تعتبر أكبر منطقة عشوائية تضم معظم السكان الذين يعيشون في الأحياء العشوائية في العاصمة جيبوتي. تقع بلدية بلبالا على تلة تطل على مدينة جيبوتي. يوجد في المنطقة متاجر، ومساجد، ومدارس، وكليات وعيادات وغيرها. كما يوجد سوق للأغنام والماعز. وسائل وأدوات الضمانات مطلوبة للمكون الفرعي 1.2 "استثمارات البنية التحتية ذات الأولوية في بلبالا إنسيان" وهي تشمل تمويل بعض الاستثمارات التي سيتم تحديدها أثناء الإعداد كأولوية أو كاستثمارات استراتيجية (مثل البنية التحتية، إنشاء محطات الحافلات، أو إنارة الشوارع العامة). من المحتمل أن تكون التأثيرات والمخاطر البيئية الرئيسية لهذا المشروع صغيرة الحجم ومحددة الموقع، وهي مرتبطة بأعمال البناء للبنى التحتية، والإسكان، وإنشاء خطوط نقل عمومي جديدة، وأنظمة الإضاءة العامة.

وبما أن مساحة الأعمال المدنية الخاصة بالمشروع لم يتم تحديدها بعد للأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار المكون الفرعي 1.2، فقد تم إعداد إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية مع قائمة تدقيق، وتم الكشف عنها في الموقع الإلكتروني للدولة وللبنك الدولي قبل التقييم. كما سيتم أيضاً إعداد خطط عمل لسياسة إعادة التوطين قبل البدء في الأعمال المدنية على أن يتم الإفصاح عنها بما يتماشى مع السياسة التشغيلية 12.4. وسيتم أثناء التنفيذ إعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع والموافقة عليها والإفصاح عنها (داخل البلد وعلى موقع البنك الدولي) قبل بدء الأعمال المدنية. تم اعتبار الطريق الذي يربط حي بلبالا إنسيان ويبلغ طوله 1.2 كيلومتر ويخدم المنطقة التجارية الرئيسية في الحي كأولوية استثمار نظراً لجاهزيته وتأثيره التنموي الهام. الطريق موجود بالفعل -على الرغم من أنه غير معبّد وضيق في بعض المناطق. وقد تم إعداد تقييم للأثر البيئي والاجتماعي للطريق، وكذلك خطة عمل لإعادة التوطين. تم الكشف عن الأداتين على الموقع الإلكتروني للدولة وللبنك الدولي

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)
قبل التقييم.

ط. خبراء الضمانات البيئية والاجتماعية في الفريق
أنطوان في. ليما، خبير الضمانات الاجتماعية
محمد ادنين يزاوي، خبير الضمانات البيئية

سياسات الضمانات التي قد تطبق

سياسات الضمانات	هل تم تفعيلها؟	الشرح (اختياري)
السياسات التشغيلية/إجراءات البنك 4.0 للتقييم البيئي	نعم	<p>نظراً لطبيعة الأنشطة التي سيتم تنفيذها في المناطق ذات التركيز الحضري العالية، فقد تم تصنيف البرنامج في الفئة أ.</p> <p>نظراً لعدم تحديد التوزيع الجغرافي الدقيق لمناطق التدخل في برنامج صفر عشوائيات، والذي يتم تمويله من قبل المشروع المتكامل لترقية الأحياء الفقيرة في جيبوتي وخارجها، فإنه لم يتم تحديد هذه المناطق. تم إعداد إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية من أجل تحديد نوع التقييمات البيئية والاجتماعية التي يتعين القيام بها قبل بدء العمل (تقييم مفصل للأثر البيئي والاجتماعي، تقييم مبسط للأثر البيئي والاجتماعي أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. خضعت الشروط المرجعية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمشاورات عامة.</p> <p>على الرغم من أن البرنامج كبير، إلا أنه ليس من المتوقع أن تؤدي أنشطته إلى تأثيرات بيئية صعبة أو لا يمكن عكسها. وتتعلق التأثيرات المحددة بشكل أساسي بالمخاطر والمضايقات المرتبطة بأعمال البناء والأشغال</p>

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

في الموقع (الصحة وسلامة العمال، وإدارة النفايات، وإدارة الأنقاض، وانبعثات الغازات، والضوضاء)، وخطر الحوادث خارج الموقع بالنسبة للسكان بالإضافة إلى التسبب في ظهور الأراضي الرطبة في حالة ضعف جمع مياه الصرف الصحي مع خطر انتشار الملاريا.

سوف ترتبط المخاطر الاجتماعية المحتملة للمشروع في المقام الأول بأنشطة المكونات الفرعية التالية للمشروع: المكون الفرعي 1.1: الاستراتيجية الرئيسية، التخطيط وأدوات إدارة البرنامج، والمكون الفرعي 1.2: استثمارات البنية التحتية ذات الأولوية. ستؤدي هذه الأنشطة إلى ثلاث مخاطر اجتماعية محتملة إلى جانب عملية إعادة التوطين غير الطوعية الناجمة عن استهلاك الأراضي: (1) الإقصاء الاجتماعي، (2) تدفق العمالة والعنف الجنساني، و (3) سيطرة الصفوة. وقد تم تحديد التدابير الخاصة بالحد من آثار هذه المخاطر وتم تعميمها في أدوات تخطيط وإدارة البرامج، بالإضافة إلى أدوات الضمانات الخاصة بالمشروع كما هو موضح أدناه.

i. الإقصاء الاجتماعي هو الخطر الاجتماعي الرئيسي للمكون الفرعي 1.1: الاستراتيجية الرئيسية، التخطيط وأدوات إدارة البرنامج. ستدعم الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعي تطوير الأدوات التنظيمية والاستراتيجية لتنفيذ استراتيجية صفر عشوائيات. تؤدي هذه الأدوات الخاصة بالتخطيط وإدارة البرنامج، من بين أمور أخرى، إلى تحديد أصحاب الحقوق، فيما يتعلق بحقوق المواطنين وغير المواطنين في امتلاك الأراضي، وفيما يتعلق بالأراضي التي سيتم إسناد شهادات ملكية لها.

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

بالتالي، يمكن أن تدفع أدوات التخطيط والإدارة الخاصة بالبرنامج إلى إقصاء أشد الناس فقراً، الذين يمتلكون عادة أصغر المساحات من الأراضي، بالإضافة إلى غير الجيبوتيين، والمهاجرين، واللاجئين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة. وللتخفيف من هذه الآثار، سيؤكد المشروع، في إطار أدوات التخطيط (مثل الأدلة التشغيلية للمشروع) وأدوات إدارة وتخطيط البرنامج الأخرى الخاصة باستراتيجية صفر عشوائيات، على أنه ينبغي ألا يتم نقل المستفيدين أو المستفيدين المستهدفين من الإسكان الاجتماعي بأي حال من الأحوال إلا إذا تم توفير الموارد المالية والترتيبات المؤسسية والتنظيمية، التي أكدها المستفيدون وأصحاب المصلحة المتعددين في البرنامج. وقد تؤدي الاستثمارات في البنية التحتية في إطار المكون الفرعي 2-1 إلى زيادة الإيجار من جانب مالكي المنازل في الأحياء التي تم إصلاحها، مما قد يدفع بالمستأجرين الذين أصبحوا غير قادرين على تحمل ارتفاع الإيجارات للخروج من هذه المناطق، الأمر الذي يهدد بظهور طبقة فقيرة جديدة. وستشمل استراتيجية برنامج صفر عشوائيات بنوداً لإجراء تقييمات دورية لحالة الأحياء الفقيرة الجديدة وأسباب ظهورها، مع أدوات لمساعدة هؤلاء المستأجرين في العثور على مساكن ميسورة التكلفة.

ii. ستُعطى العمالة المحلية من بلبالا ومدينة جيبوتي الأولوية في الاستثمارات. ولهذه الغاية، تهدف الأعمال المدنية الممولة في إطار هذا المشروع إلى توفير فرص عمل للمقيمين لا سيما الشباب. ويُقدَّر العدد الإجمالي للعمالة التي سيتم الاستعانة بها مباشرة في أعمال بناء الطريق البالغ طوله 1.2 كيلومتر بـ 20 إلى 30 شخصاً. لا يمكن استبعاد توظيف بعض العمال المهرة من خارج جيبوتي، لأسباب فنية أو مالية. وعلى الرغم

من التقديرات التي ترى بأن هذا التدفق سيكون طفيفاً، إلا أنه يمكن أن يُحفز الصراعات الاجتماعية والعنف الجنساني. ولحد من هذه الآثار السلبية، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير وذلك اعتماداً على مستوى المخاطر. من بين هذه التدابير، سيقوم المشروع بما يلي: (أ) إنشاء برنامج لإشراك السكان المحليين وخاصة الشباب، (ب) توعية المقاولين والعمال بالعنف الجنساني، (ج) إدراج شروط العقد المتعلقة بظروف العمل وإدارته وحماية الطفل والوقاية من العنف الاجتماعي، ومدونة السلوك في جميع عقود الأشغال المدنية، (د) إنشاء آلية لإصلاح المظالم قابلة للمساءلة ويمكن الوصول إليها لضمان التعامل مع أي حادث مرتبط بتدفق العمالة والعنف الاجتماعي بطريقة فعالة تأخذ بعين الاعتبار حساسية الوضع الاجتماعي. وقد تم إنشاء آلية إصلاح المظالم على مستوى المشروع لخدمة المجموعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلباً من استثمارات البنك الدولي في برنامج صفر عشوائيات. وتشمل آلية إصلاح المظالم هذه مجالس شيوخ الأحياء، ومحكمة القانون العرفي، وسيط مجلس المدينة والنظام القانوني الحديث، التي تتبّع آلية إصلاح المظالم والتي سيتم تعزيزها من خلال دعم المشروع.

.iii تمثل سيطرة الصفوة أحد المخاطر المحتملة في تنفيذ المكوّن الفرعي 1.1: الاستراتيجيات الرئيسية والتخطيط وأدوات إدارة البرنامج. يمكن أن يؤدي تصميم أدوات تخطيط البرنامج مثل (القواعد، الأعراف المدنية والقوانين) إلى سيطرة الصفوة. ستصبح معايير التأهل للإسكان الاجتماعي شفافة ومحددة في أدوات تخطيط وإدارة البرنامج. لا ينبغي بأي حال من الأحوال نقل المستفيدين المحتملين أو المستفيدين المستهدفين من

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

الإسكان الاجتماعي إلا إذا تم توفير الموارد المالية والترتيبات المؤسسية والتنظيمية، التي أكدها المستفيدون وأصحاب المصلحة المتعددين في البرنامج من أجل عدم إفقار المستفيدين من الإسكان الاجتماعي.

سيتم تعيين جهة اتصال في وكالة صندوق الإسكان لإدارة جميع الجوانب البيئية والاجتماعية. ستتم مساعدة جهة الاتصال هذه في بداية البرنامج من قبل خبير استشاري خارجي. يوفر إطار العمل للإدارة البيئية والاجتماعية برنامجاً لبناء القدرات لجميع أصحاب المصلحة. كما يوفر إطار العمل للإدارة البيئية والاجتماعية آلية للتظلم.

تمت مراجعة إطار العمل للإدارة البيئية والاجتماعية في 17 أبريل 2018، وقد تم دمج جميع الملاحظات ذات الصلة في نسخته النهائية التي وافق عليها البنك الدولي والتي تم نشرها على الموقع الإلكتروني لوكالة صندوق الإسكان وعلى الموقع الخارجي للبنك الدولي في 8 جولية 2018.

بالنظر إلى آلية الفحص التي تم تطويرها في إطار العمل للإدارة البيئية والاجتماعية، فقد تم إعداد تقييم مبسّط للأثر البيئي والاجتماعي من أجل تنفيذ الطريق البالغ طوله 1.2 كيلومتر في بلبالا إنسيان. وقد تم التشاور حول هذا التقييم مع السكان المعنيين بالمشروع في 5 مارس 2018. وقد نُشرت النسخة النهائية من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الذي أخذ بعين الاعتبار الملاحظات ذات الصلة من السكان بالإضافة إلى تعليقات البنك الدولي، على الموقع الإلكتروني لوكالة صندوق الإسكان في 8 جويلية 2018. سوف يتم توفير ملخص مفصل يعرض المخاطر الرئيسية المحددة في تقييم الأثر البيئي

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

		والاجتماعي وكذلك تدابير التخفيف المقترحة للجمهور حسب العرض المحلي.
السياسة التشغيلية/إجراءات البنك 4.03 الخاصة بمعايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص	لا	
السياسة التشغيلية/إجراءات البنك 4.03 الخاصة بالبيئة الطبيعية	لا	لم يتم إطلاق هذه السياسة لأن المشروع لن يشمل العمل في البيئة الطبيعية أو المناطق المحمية.
السياسة التشغيلية/إجراءات البنك 4.36 الخاصة بالغابات	لا	لم يتم إطلاق هذه السياسة لأن المشروع لن يشمل العمل في الغابات أو إعادة تأهيلها كما أنه لن يدعم الاستثمارات الأخرى التي تعتمد على خدمات الغابات.
السياسة التشغيلية/إجراءات البنك 4.09 الخاصة باستخدام المبيدات	لا	لا يستخدم المشروع المبيدات أو غيرها من المنتجات ذات الصلة.
السياسة التشغيلية/إجراءات البنك 4.11 الخاصة بالموارد الثقافية المادية	لا	حل إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية مناطق المشروع وأكد أن العملية المقترحة ليس من المتوقع أن تشكل مخاطر تُلحق الضرر بالمتلكات الثقافية المجتمعية الحالية. ومع ذلك اقترح إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير يجب اتباعها إذا تم اكتشاف هذه المخاطر خلال تنفيذ المشروع. سيتم تطبيق إجراءات الملكية الثقافية وتدابير العثور صدفة وتدابير التخفيف المناسبة لكل من التحديد والحماية (من السرقة وإساءة معاملة القطع الأثرية المكتشفة) الخاصة بالمتلكات الثقافية.
السياسة التشغيلية/إجراءات البنك 4.10 الخاصة بالسكان الأصليين	لا	لن يؤثر المشروع على السكان الأصليين. لا توجد في جيبوتي مجموعة سكانية تعتبر من السكان الأصليين، كما هو محدد في السياسة التشغيلية 4.10. وبالتالي لن تؤثر أنشطة المشروع على المناطق التي يسكنها السكان الأصليون.
السياسة التشغيلية/إجراءات البنك 4.12 الخاصة بإعادة التوطين غير الطوعي	نعم	سيُتسبب المشروع في حيازة الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي، لا سيما المكوّن الفرعي 1.2 منه (استثمارات البنية التحتية ذات الأولوية). سيقوم هذا المكون بتمويل الأعمال المدنية التي تم تحديدها كأولوية

أو كاستثمارات استراتيجية، مثل البنية التحتية، أو إنشاء محطات الحافلات، أو إنارة الشوارع العامة. تم إعداد إطار لسياسة إعادة التوطين للتعامل بصفة عامة مع حيازة الأراضي للبرنامج وتم إعداد خطة لعمليات إعادة التوطين في إطار تنفيذ مشروع الطريق البالغ طوله 1.2 كم في بلبالا إنسيان للحد من الآثار السلبية المحتملة وذلك حسب الحاجة. ستشمل الدراسات التقنية المستقبلية التي سيتم تمويلها من قبل المشروع تقييم الآثار الاجتماعية لمعالجة التأثيرات / المخاطر غير ذات الصلة بالأراضي. سيوصى المانحون الآخرون الذين يستثمرون في برنامج صفر عشوائيات بالقيام بالشيء نفسه، تمشيا مع إطار سياسة إعادة التوطين. سيتم أيضا إعداد خطة إعادة توطين إضافية حسب الحاجة.

السياسة التشغيلية/إجراءات البنك 4.37 الخاصة بسلامة السدود	لا	لن يقوم المشروع ببناء السدود أو الاعتماد عليها
السياسة التشغيلية/إجراءات البنك 7.50 الخاصة بالمشاريع القائمة على الممرات المائية الدولية	لا	المشروع لن يؤثر على الممرات المائية الدولية
السياسة التشغيلية/إجراءات البنك 7.60 الخاصة بالمشاريع القائمة على مناطق متنازع عليها	لا	لا يقع المشروع في منطقة متنازع عليها

سياسة الضمانات الأساسية وإدارتها

أ. ملخص حول قضايا الضمانات الرئيسية

1. قدم وصفا للضمانات والتأثيرات المرتبطة بالمشروع المقترح. قم بتحديد ووصف أي تأثيرات محتملة واسعة النطاق، كبيرة و / أو أي تأثيرات لا يمكن تصحيحها:

على الرغم من أن البرنامج كبير، إلا أنه ليس من المتوقع أن تؤدي أنشطته إلى تأثيرات بيئية صعبة أو لا يمكن عكسها. تتعلق التأثيرات المحددة أساساً بالمخاطر والمضايقات المرتبطة بأعمال البناء والموقع (الصحة وسلامة العمال، وإدارة النفايات، وإدارة الأنقاض، وانبعثات الغازات، والضوضاء)، وخطر الحوادث خارج الموقع بالنسبة للسكان إلى التسبب في ظهور الأراضي الرطبة في حالة ضعف جمع مياه الصرف الصحي مع خطر انتشار الملاريا. وتشمل الآثار والمخاطر الاجتماعية ما يلي: (1) حيازة الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي، (2) تدفق العمالة والعنف الجنساني، (3) الإقصاء الاجتماعي وسيطرة الصقوة. حددت خطة عمل إعادة التوطين للطريق البالغ طوله 1.2 كم الذي يعتبر أولوية في الاستثمار، 169 أسرة

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

متضررة جزئياً، أي 909 من الأشخاص المتأثرين بالمشروع دون أي نزوح. وقدّر إطار سياسة إعادة التوطين تأثر حوالي 252 أسرة (1260 شخص سيتأثرون) نتيجة مشروع إعادة هيكلة بلبالا إنسيان و7644 أسرة (38,220 شخص سيتأثرون) في برنامج صفر عشوائيات. ومن المحتمل تدفق العمالة وارتفاع العنف الجنساني، والإقصاء الاجتماعي وسيطرة الصفوة في عملية تنفيذ برنامج صفر عشوائيات.

2. وصف أي آثار محتملة غير مباشرة و / أو طويلة الأجل بسبب الأنشطة المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع:

التأثيرات طويلة المدى إيجابية إلى حد ما. الظروف المعيشية للأشخاص المتأثرين بالمشروع سوف تتحسن لأنهم سيحصلون بشكل أفضل على الخدمات الأساسية: الماء والكهرباء، بما في ذلك إنارة الشوارع وجمع القمامة والمرافق العامة (العيادات الصحية والمدارس والمنازل المجتمعية).

3. وصف أي بدائل للمشروع (إذا كانت ذات صلة) يُنظر فيها للمساعدة على تجنب الآثار السلبية أو تقليلها:

سوف تستخدم دراسات التطوير الحضري عمليات تقليص إعادة التوطين غير الطوعية كإحدى المعايير التقنية المقترحة للتحديث.

4. وصف التدابير التي يتخذها المقترض لمعالجة قضايا الضمانات. تقديم تقييم لقدرة المقترض على التخطيط وتنفيذ التدابير الموضحة:

أعدّ المقترض أدوات الضمانات المطلوبة، غير أن قدرة المقترضين على تنفيذ ومراقبة الضمانات البيئية والاجتماعية ضعيفة. ما يزال على المقترض اكتساب القدرة على توفير الضمانات. تم تعيين رئيس لوحدة المراقبة والتقييم كمنسق للضمانات، على أن يتم توفير التدريب العملي. سيدعم البنك توظيف مستشار دولي متمرس لدعم المشروع في تنفيذ أدوات الضمانات لبرنامج عمل السنة الأولى. سيتم تدريب الموظفين الإضافيين على الضمانات حسب الحاجة من خلال دعم البنك. أخذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية تلك المتطلبات بعين الاعتبار.

5. تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووصف آليات التشاور والإفصاح عن سياسات الضمانات، مع التركيز على الأشخاص الذين من المحتمل أن يتأثروا:

كان تصميم وإعداد المشروع استشارياً على عدة مستويات. ومن بين أصحاب المصلحة الرئيسيين أثناء إعداد المشروع: الحكومة الوطنية، سلطات المدينة، المسؤولون الحكوميون المحليون، قادة المجتمعات المحلية، منظمات الأحياء، الأشخاص المتضررون من المشروع بما في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني. سيتم التشاور حول أدوات الضمانات التي يجب تنفيذها مع السكان المعنيين بالمشروع قبل انطلاق أعمال المشروع. وسيتم نشر وثائق الضمانات على الموقع الإلكتروني لوزارة الإسكان كما سيتم توزيع النسخ المطبوعة على مكاتب البلدية ومكاتب الحي. كما سيتم عرض ملخص للجمهور يعرض

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

المخاطر الرئيسية المحددة في التقييم البيئي بالإضافة إلى تدابير التخفيف المقترحة. سيتم إعداد برنامج إشراك المواطنين، (1) إشراك السكان المحليين وخاصة الشباب، (2) توعية المقاولين والعمال بشأن العنف الجنساني، (3) إدراج شروط العقد المتعلقة بظروف العمل والإدارة، وحماية الطفل والوقاية من العنف الجنساني بالإضافة إلى مدونة لقواعد السلوك في جميع عقود الأشغال المدنية. تم إعداد آلية إصلاح المظالم لخدمة الأفراد والمجموعات الذين يعتقدون أنهم سيتأثرون سلباً من استثمارات البنك الدولي في برنامج صفر عشوائيات.

ب. متطلبات الإفصاح (ملاحظة: لا تظهر الأقسام أدناه إلا إذا تم تشغيل سياسة الضمانات)

التقييم البيئي / التدقيق / خطة الإدارة / أخرى

تاريخ الاستلام من البنك	تاريخ التقديم للإفصاح	بالنسبة للمشروعات من الفئة أ، تاريخ توزيع الملخص التنفيذي للتقييم البيئي على المدراء التنفيذيين
20 أبريل 2018	10 جويلية 2018	23 جويلية 2018
جيبوتي 10 جويلية 2018	الإفصاح "داخل البلد"	
ملاحظات		
خطة عمل إعادة التوطين / إطار العمل / مسار العملية		
تاريخ الاستلام من البنك	تاريخ التقديم للإفصاح	
20 أبريل 2018	10 جويلية 2018	

ج. مؤشرات رصد الامتثال على المستوى المؤسسي (يتم ملؤها عند الانتهاء من إعداد ورقة بيانات الضمانات الشاملة في الاجتماع المخصص لاتخاذ قرار بخصوص المشروع) (ملاحظة: لا تظهر الأقسام أدناه إلا في حالة تفعيل سياسة الضمانات المقابلة)

التقييم البيئي - السياسة التشغيلية/ إجراءات البنك / الممارسات الجيدة 4.01

- هل يتطلب المشروع تقييماً بيئياً (بما في ذلك خطة إدارة بيئية) قائم بذاته؟
نعم
- إذا كانت الإجابة بنعم، فهل قامت وحدة البيئة الإقليمية أو مدير الممارسة بمراجعة التقييم البيئي والموافقة عليه؟
نعم
- هل التكاليف والمسؤوليات الخاصة بخطة الإدارة البيئية مشمولة في الائتمان / القرض؟
نعم
- إعادة التوطين غير الطوعية - السياسة التشغيلية/ إجراءات البنك 4.12
- هل تم إعداد خطة لإعادة التوطين/ خطة عمل مختصرة/ إطار عمل/ إطار عملية (حسب الاقتضاء)؟
نعم
- إذا كانت الإجابة بنعم، فهل قامت الوحدة الإقليمية المسؤولة عن الضمانات أو مدير الممارسة بمراجعة الخطة؟
نعم
- هل من المتوقع حدوث نزوح فعلي / انتقال؟
نعم
- تقديم عدد تقريبي للأشخاص الذين سوف يتأثرون 1260 شخص
- هل من المتوقع حدوث نزوح اقتصادي؟ (فقدان الأصول أو القدرة على الوصول إلى الأصول الأمر الذي يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو غيرها من وسائل كسب العيش)
نعم
- تقديم عدد تقريبي للأشخاص الذين سوف يتأثرون 2,169 شخص

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

- هل تم إرسال الوثائق الخاصة بالضمانات ذات الصلة إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟
نعم
- هل تم الكشف عن الوثائق ذات الصلة داخل البلد في مكان عام بشكل ولغة مفهومة ومتاحة للجماعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية؟
نعم

جميع سياسات الضمانات

- هل تم إعداد تقييم وميزانية ومسؤوليات مؤسسية واضحة من أجل تنفيذ التدابير المتعلقة بسياسات الضمانات؟
نعم
- هل تم تضمين التكاليف المتعلقة بالضمانات في تكلفة المشروع؟
نعم
- هل يشمل نظام المراقبة والتقييم للمشروع رصد الآثار الوقائية والتدابير المتعلقة بسياسات الضمانات؟
نعم
- هل تم الاتفاق على ترتيبات مَرصِيَّة مع المقترض وتم التعبير عن ذلك بشكل كاف في المستندات القانونية للمشروع؟
نعم

للاتصال

- البنك الدولي
الكسندرا لو كورتوا
خبير حضري
ماهين ديوب
مهندس بلدي أول
- المقترض / العميل / مستلم
وزارة الاقتصاد والمالية
علي محمد علي
مدير التمويل الخارجي
aligadileh@yahoo.fr

المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي (P162901)

• الوكالات المنفذة

ARULOS

عبدالرحمن علي أحمد

المدير التنفيذي

abdourahmanali@yahoo.fr

لمزيد من المعلومات

البنك الدولي

H Street, NW 1818

Washington, D.C. 20433

هاتف (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقات

الكسندرا لو كورتوا

ماهين ديوب

تمت الموافقة عليه من قبل

مستشار الضمانات: براندون انريكي كارتر 22 أغسطس 2018

مدير / مدير الممارسة: إلين هاميلتون 24 أغسطس 2018

المدير في البلد: